بعد دراسة السوق كل ثلاثة أشهر ولمنع احتكار البطاريات المستوردة..

الحكومة توافق على استيراد أصناف من البطاريات وتمنع استيراد أصناف أخرى

مدير الاستثمار الصناعي لـ«الوطن»: سيكون الإنتاج المحلي كافياً بالنسبة للبطاريات الممنوع استيرادها

جلنار العلي

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترحات وزارتي الاقتصاد والصناعة بالسماح باستيراد البطاريات من دون تحديد سقوف وذلك للبطاريات المدمجة التي ترد ضمن التجهيزات المتعاقد عليها في قطاع الاتصالات والخاصة بتجهيزات أنظمة الاتصالات، والبطاريات الملحقة الخاصة بتجهيزات أنظمة الاتصالات التي تكون جزءاً أساسياً من مكونات تجهيز الاتصالات، إضافة إلى بطاريات الليثيوم وبطاريات الجيل، عدا سعة ١٠٠ أمبير وسعة ٢٠٠ أمبير، والبطاريات الأنبوبية، وكل أنواع البطاريات عدا تلك المشار إلى منع استيرادها.

كما وافقت على وقف استيراد بطاريات الجيل من سعة ١٠٠ أمبير وسعة ٢٠٠ أمبير، والاستمرار بوقف استيراد البطاريات السائلة من سعة ٣٥ وحتى ٢٧٠ أمبير/ ١٢ فولت، والبطاريات الصغيرة الجافة من قياسات (AA-AAA) غير القابلة للشحن.

مدير الاستثمار الصناعي والحرفي في وزارة الصناعة بسمان مهنا، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة الصناعة تجري دراسة تتضمن مراجعة في كل ربع سنوي لأصناف البطاريات المستوردة والكميات وغير ذلك، إضافة إلى البطاريات التي يمكن إنتاجها محلياً من سعة ١٠٠ أمبير و٢٠٠ أمبير التي سيتم منع استيرادها، والسماح باستيراد بطاريات الليثيوم والأنبوبية والجيل- باستثناء السعات المسموح بتصنيعها وبسقوف مفتوحة.

ولفت مهنا إلى أن هذا القرار من شأنه توطين هذه الصناعات محلياً وحمايتها، وضمان استمرارية الإنتاج في المنشآت المحلية، مطمئناً بأن الإنتاج المحلي سيكون كافياً فيما يخص البطاريات التي صدر قرار بمنع استيرادها وأن هذا القرار لم يتخذ بشكل عشوائي، وإنما كان مدروساً بتأنٍ.

الجدير ذكره أن هذا القرار اتخذ بعد الاجتماع الذي عقد في الخامس من الشهر الجاري والذي تقرر فيه تكليف وزارة الصناعة بإعداد دراسة فورية تحدد بموجبها أصناف البطاريات التي من الممكن تصنيعها محلياً خلال الفترة المقبلة ٣-٦ أشهر للبت بمنع استيرادها فوراً، على أن يستمر منح الموافقات لاستيراد الأنواع غير المنتجة محلياً من دون سقوف تحاشياً للسلبيات، وتكليف وزارة الاقتصاد بوقف مؤقت لمنح موافقات استيراد للبطاريات من ٢٠٢٤/٧/١ إلى ٢٠٢٤/٩/٣٠، لحين بت اللجنة الاقتصادية بالدراسة المعدة من وزارة الصناعة، إضافة إلى الاجتماع الذي عقد بتاريخ العاشر من الشهر الجاري، لمناقشة الدراسة المعدة من وزارة الصناعة حول البطاريات المنتجة والمتوقع إنتاجها مستقبلاً لدى القطاعين العام والخاص.

وقد ذكر الكتاب الذي اطّلعت «الوطن» على نسخة منه، أن توجه اللجنة الاقتصادية لمنع استيراد بعض الأنواع والسماح بأنواع أخرى وفق سقوف محددة، كان من مبدأ التوجه لمنع استيراد أصناف أخرى ستنتج بوقت لاحق، وبالتالي ضبط سابق للكميات الواردة من دون مزاحمة للأصناف التي ستنتج لاحقاً من البطاريات المحلية، وعليه تم تحديد السقوف خلال كل ربع بكمية ٥,٦١٧ أطنان ابتداء من تاريخ ٢٠٢٤/٤/١ ولغاية ٢٠٢٥/٤/١، حيث كانت النتائج كالتالي: في الربع الأول تم استنفاد السقف خلال الشهر الخامس، وبالتالي التوقف عن المنح حتى نهاية الشهر السادس، في الربع الثاني كانت الطلبات المقدمة نحو ٣٢١ طلباً وبكمية ١٣,٤٢٨ طناً، أي إنها تفوق السقف المحدد للكميات المسموح استيرادها، كما يعد توجه المستوردين للتقدم بطلبات كبيرة للحصول على إجازات لاستيراد المادة نتيجة لعلمهم بوجود سقوف محددة للكميات المسموح استيرادها، الأمر الذي نجم عنه وجود طلبات تفوق السقف بشكل غير اعتيادي قياساً بالسنوات السابقة، وهذا سيؤدي حتماً إلى نشوء حالة في السوق تسمى تجارة إجازات الاستيراد وحدوث عمليات استغلال لجهة نشر شائعات بأن الاستيراد سيتوقف والكميات محدودة، وذلك كنتيجة حتمية لواقع السقوف المحددة والمحدودية الكميات المسموح استيرادها وحصول توقف في عمليات المنح خلال كل ربع، ناهيك عن نشوء حالات احتكار للبطاريات المستوردة خلال فترات التوقف عن منح الإجازات وانعكاسها على المواطن وجني أرباح غير مشروعة من التجار.

وأشار الكتاب إلى أن شركة الريادة بيّنت إمكانية البدء بدخول السوق المحلية لبطاريات الجيل خلال أسبوع وبطاقة إنتاجية يومية تصل إلى نحو ٢٠٠٠ بطارية باستطاعة ١٠٠ أمبير، و١٠٠٠ بطارية باستطاعة ٢٠٠ أمبير، أما فيما يتعلق ببطاريات الليثيوم فإن الشركة ما زالت في مرحلة استقدام عروض لخطوط الإنتاج.

نقل سوق الهال إلى الضمير وانعكاسه على الأسعار

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر لـ«الوطن»: لسنا ضد النقل ولكن إلى منطقة قريبة من دمشق

رامز محفوظ

أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد أن تجار سوق الهال لم يصلهم أي شيء بخصوص نقل سوق الهال بدمشق إلى منطقة الضمير، ورأى أنه في حال كانت هناك المنطقة قريبة من الحدود الأردنية وهذا الأمر يسهل عمليات التصدير للخضر والفواكه.

وعن واقع تصدير الخضر والفواكه بين العقاد أن صادراتنا إلى الخليج انخفضت عن العام الماضي بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة بسبب العرقلة الأردنية لدخول البرادات السورية عبر معبر جابر إلى دول الخليج، لافتاً إلى أن عدد البرادات التي تذهب إلى دول الخليج يومياً خلال الفترة الحالية يتراوح بين ٢٥ و٣٠ براداً كحد أقصى في حين أن عدد البرادات التي كانت تذهب إلى دول الخليج خلال الفترة نفسها من العام الماضي يتجاوز ٦٠ براداً يومياً، في حين أن عدد البرادات التي تذهب إلى العراق بحدود ١٠ برادات يومياً ومعظم الصادرات من الفواكه، مضيفاً: إن انخفاض نسبة الصادرات من الفواكه أدى إلى انخفاض أسعارها في السوق.

بدوره بين أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة لـ«الوطن»، أن الجمعية اقترحت في عدة مناسبات وخلال لقاء أعضاء من الجمعية مع محافظ دمشق بداية العام الجاري إقامة عدة أسواق هال فرعية على أطراف مدينة دمشق تكون أسعارها نفس أسعار سوق الهال المركزي، مضيفاً: في حال تم صدور قرار بنقل السوق إلى الضمير يجب أن يتم حتماً إقامة أسواق فرعية على أطراف المدينة تكون أسعارها نفس أسعار المبيع بالجملة في الضمير، معتبراً أن المحافظة تسعى في حال قيامها بنقل سوق الهال لتخفيف الازدحام والاختناقات وهذا حقها.

وكان مدير شؤون الأملاك بشار الأشقر بيّن خلال مجلس محافظة دمشق استلام أرض بمساحة ١٠٠٠ دونم ليصار إلى دراسة تخصيصها كسوق هال جديد في منطقة الضمير لتخديم دمشق «مركز للجملة»، مشيراً إلى وجود مقترح آخر لأرض في منطقتي دير علي والدويير.

هذا الأمر لاقى اعتراض أعضاء المجلس واصفين المكان المخصص في الضمير بأن من شأنه أن يرفع الأسعار ويزيد الكلف والأعباء الكبيرة، وخاصة أن المسافة من دمشق إلى الضمير تصل إلى ٤٠ كم، ما يزيد من حلقات الوساطة.

وليس إلى منطقة بعيدة عن المعابر الحدودية مثل منطقة الضمير.

وأكد بأنه كان هناك مقترح سابق لنقل سوق الهال بدمشق إلى منطقة الدير علي وفي حال تم ذلك فإن هذا الأمر يعتبر جيداً وسيساهم في تخفيض التكاليف والعبء على المزارع باعتبار أن هذه المنطقة قريبة من الحدود الأردنية وهذا الأمر يسهل عمليات التصدير للخضر والفواكه.

وعن واقع تصدير الخضر والفواكه بين العقاد أن صادراتنا إلى الخليج انخفضت عن العام الماضي بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة بسبب العرقلة الأردنية لدخول البرادات السورية عبر معبر جابر إلى دول الخليج، لافتاً إلى أن عدد البرادات التي تذهب إلى دول الخليج يومياً خلال الفترة الحالية يتراوح بين ٢٥ و٣٠ براداً كحد أقصى في حين أن عدد البرادات التي كانت تذهب إلى دول الخليج خلال الفترة نفسها من العام الماضي يتجاوز ٦٠ براداً يومياً، في حين أن عدد البرادات التي تذهب إلى العراق بحدود ١٠ برادات يومياً ومعظم الصادرات من الفواكه، مضيفاً: إن انخفاض نسبة الصادرات من الفواكه أدى إلى انخفاض أسعارها في السوق.

بدوره بين أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد

«العقاري» يحمّل مسؤولية توقف خدمة التسديد لقطع خطوط الاتصالات

مدير عام الإسكان لـ«الوطن»: لا تمديد لمهلة دفع التسويات

عربش: نحن غير جاهزين للدفع إلكتروني والحكومة اعتقدت أن تثبيت سعر الصرف يحل كل المشكلات

عبد الهادي شباط

على وقع خطا الدفع الإلكتروني (المتعثرة) شعبياً والناجحة حكومياً صرحت مدير عام المؤسسة العامة للإسكان راما ضاهر أنه لن يكون هناك تمديد لتسوية أوضاع المكتتبين بمشروعي السكن الشبابي والعمالي والمتخلفين عن سداد الأقساط المترتبة عليهم لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان لمدة ثمانية أشهر متصلة وما فوق، علماً أن المهلة تنتهي مع ٢٨ الشهر الجاري (تموز)، رغم توقف عن خدمة التسديد في المصرف العقاري (الأسبوع الماضي) التي بررها مدير عام العقاري أنها بسبب تقطع في خطوط الاتصال، وهي مشكلة خارجة عن إرادة المصرف والشركة السورية للمدفوعات. مع الأخذ بالحسبان أن هذه المشكلة كانت موضع اهتمام منذ اللحظة الأولى، علماً بأن الخدمة كانت قد عادت سابقاً لتعود وتتفصل من جديد.

لكن الكثير من المواطنين وجد نفسه أمام مشكلة أن الوقت قارب على الانتهاء ولديه مشكلة في التعامل مع الدفع والتسوية عبر البنوك ومنها العقاري الذي لديه معظم حسابات المتعاملين مع المؤسسة العامة للإسكان.

وهو ما يطرح تساؤلات عامة حول الدفع الإلكتروني الذي بدأت تفرضه الحكومة بشكل إلزامي على بعض الخدمات الأساسية للمواطنين دون أن تكون البيئة الفنية والتقنية جاهزة لدى المؤسسات المالية والمصرفية.

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عربش قال في تصريح لـ«الوطن»: إننا غير جاهزين للتحول إلى الدفع الإلكتروني كما تريده الحكومة وإننا لا نملك بنية تحتية لهذا الانتقال معتبراً أن المشكلة الأساسية تتمثل بأن الحكومة الحالية تعتقد منذ تسلمها أن الحل الأساس لكل المشاكل وخاصة الاقتصادية هو تثبيت سعر الصرف وترى أنها من خلال الدفع الإلكتروني تستطيع الاطلاع وإدارة المعروض النقدي بما يخدم سعر الصرف لكن مع كل الإجراءات غير اقتصادية وغير الشعبية التي نفذتها الحكومة لم تنجح بذلك، مبيناً أن سعر الصرف مع بداية الحكومة الحالية كان بحدود ٩٠٠ ليرة في حين حالياً وفي السوق الموازية يصل لحدود ١٥ ألف ليرة في حين تضاعفت الأسعار وهو ما يعادل أكثر من ٦٠٠ بالمئة.

ورأى عربش أن كل الخدمات التي نفذتها الحكومة إلكترونياً (إلزامياً) خلقت حالات اختناق وازدحام وإرباك للمواطن وللجهات مقدمة الخدمة ومنها دفع أقساط الطلاب عن طريق الدفع الالكتروني وحالياً دفع التسويات المستحقة لمصلحة مؤسسة الإسكان وغيرها.

وأضاف: إذا كانت الحكومة غير قادرة على تقديم خدمة الصرافات البسيطة بشكل جيد كيف يمكن أن تتجه لتنفيذ وإلزام الناس بمشروع دفع إلكتروني لا تتوافر له البنى التقنية اللازمة ومثال ذلك كل فروع القطاع البنكي في سورية لا تتجاوز ٤٠٠ فرع جزء منها خارج الخدمة، متسائلاً هل تستطيع هذه الفروع تلبية متطلبات الخدمات المصرفية والدفع الإلكتروني الذي تذهب نحوه الحكومة؟

٢٤٣ مليار ليرة سددها السوريون إلكترونياً في ٦ أشهر

أكاديمي لـ«الوطن»: ارتفاع العمليات المنفذة ٤٣ ضعفاً منذ ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣ رغم الانتشار المحدود لنقاط البيع

راما العلاف

تجاوزت قيمة الفواتير المسددة إلكترونياً خلال النصف الأول من العام الحالي عن طريق الخطوط الخلوية ١٤٠,٠٥٥ مليار ليرة سورية، كما بلغت قيمة عمليات الدفع الإلكتروني المسددة من زبون لتاجر نحو ١٠٣,٦٧٢ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها.

وتجاوز عدد الحسابات الإلكترونية التي أنشأها مشترکو الخلوي كحسابات مشتركين خلال الفترة نفسها ١,٤٦٤ مليون حساب إلكتروني، بينما وصل عدد الحسابات الإلكترونية التي أنشأها مشتركو الخلوي كحسابات تجار إلى ١٠٠,٨٦٣ حساباً خلال الفترة ذاتها. وبلغ الإجمالي التراكمي لعدد الحسابات الإلكترونية التي أنشأها مشتركو الخلوي منذ عام ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤ نحو ٣,٥ ملايين كحسابات مشتركين و٢٢ ألفاً كحسابات تجار.

ووصل عدد المطالبات المالية لدى الجهات المرتبطة بمنظومة الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية خلال النصف الأول من هذا العام إلى نحو ٢٨,١٩١ مليون مطالبة مالية، بقيمة مالية تجاوزت ١,٠٠٢ تريليون ليرة سورية.

على حين بلغ عدد المطالبات الإجمالي بلغ منذ بداية العام حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠٢٤ إلى نحو ١٣,١٨٦ مليون مطالبة مالية، بقيمة مالية بلغت نحو ٥٠ مليار ليرة سورية.

الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور سليمان موصلي لفت في حديثه لـ«الوطن» إلى أن الإحصائيات المصرفية تشير إلى ارتفاع قيمة العمليات المنفذة عبر نقاط البيع في سورية من مليون و٢٠٠ مليون ليرة سورية عام ٢٠٢١ إلى نحو ١٦ بليون ليرة سورية عام ٢٠٢٢ وصولاً إلى نحو ٦٩١ بليوناً تقريباً عام ٢٠٢٣، أي بنمو مقداره ٤٣ ضعفاً تقريباً بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ رغم الانتشار المحدود لنقاط البيع حتى الآن.

وأن إحصائيات الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية تشير إلى أن قيمة العمليات المنفذة عبر التطبيق والإنترنت البنكي خلال عام ٢٠٢٣ بلغت نحو ٧٦٤ بليون ليرة سورية، ما يعني أن قيمة العمليات الإلكترونية المنفذة عبر الأدوات المصرفية يقارب خلال عام ٢٠٢٣ تريليون ونصف تريليون ليرة سورية ناهيك عن العمليات التي تنجز عبر شركات الهاتف الخليوي.

ورأى أنه يوجد عدة تحديات تتعلق باستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، ولاسيما المرتبط منها بالأمية المالية وضعف الوعي المصرفي، يضاف إلى ذلك ضعف البنية التحتية التكنولوجية والانقطاع المتكرر في الإنترنت وضرورة الاستثمار في أنظمة الحماية من القرصنة المالية بما يطمئن المستخدمين إلى أمان وسرية معاملاتهم، وتبرز هنا ضرورة سن التشريعات والأنظمة التي تدعم التحول الرقمي وتشجع الشركات على تبني وسائل الدفع الإلكترونية ومنها إلزامية توافر نقاط البيع (pos) لدى الشركات التي يزيد حجم أعمالها عن رقم محدد.

وأكد موصلي أهمية الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي في تسريع تحقيق الشمول عبر إتاحة الخدمات المالية، ولاسيما في المجتمعات الريفية وغير المخدمة مصرفياً، حيث يمكن للأفراد اللجوء إلى وسائل الدفع الإلكترونية عبر شركات الخليوي، إضافة إلى أن أدوات الدفع الإلكتروني تسهم في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خدمات الدفع والتحويل بتكلفة منخفضة ما يحقق لهم فرصاً أفضل للاستمرار والمنافسة تزامناً مع توفير الوقت وتخفيض التكاليف على المستخدمين.

> ٣,٤ ملايين حساب لمشتركين و٢٢ ألف حساب لتجار فُتحت لدى شركات الخلوي خلال سنتين ونصف